«جي إف إتش» و«شعاع كابيتال».. استحواذ أو اندماج

أكدت مجموعة جي اف اتش المالية انها تدرس إمكانية الاستحواذ على شعاع كابيتال ضمن دراستها مجموعة من المؤسسات المالية في المنطقة بغرض الاستحواذ او الاندماج. وجاء بيان المجموعة لبورصة البحرين أمس ردا على ما تم نشره في بعض الصحف الإقليمية عن الاندماج أو الاستحواذ على شركة شعاع كابيتال الإماراتية. وأعلنت شركة شعاع كابيتال، يوم الأحد الماضي، انها تتفاوض للاستحواذ على شركتي المتكاملة كابيتال والمتكاملة للأوراق المالية التابعتين للمجموعة المالية المتكاملة.

الفائدة الأميركية.. الإصلاح المالي.. ارتفاع النفط.. والسيولة بالأسواق العالمية

هكذا نجح الإصدار الدولي.. التوقيت المناسب كلمة السر

محمود صبحي

عاش الاقتصاد الكويتي لحظات تاريخية أمس الأول توالت فيها الأخبار الإيجابية عن إقبال المستثمرين على السندات الدولية وانتهى اليوم بالحصول على أقل تكلفة للدين السيادي واضعا حدا للتوقعات السلبية لقدرات الاقتصاد الكويتي القوي والأصوات التي نادت بالتسرع في إصدار السندات وان التأخير سيرفع التكلفة.

حصول السندات الكويتية الدولية على اقل تسعير بين الإصدارات الخليجية لم يكن محض مصادفة. فتوقيت الذهاب إلى السوق العالمية كان مثاليا وبدرجة امتياز، حيث لم ينم الالتفات للضغوط التي أكدت أن تأخير إصدار السندات سيزيد التكلفة فكانت هناك مجموعة من العوامل ساعدت الحكومة الكويتية الحصول على ذلك التسعير المثالي:

1. تأكيدات برفع الفيدرالي الأميركي للفائدة الليلة.
2. ارتفاع أسعار النفط وتوقعات بمتوسط 60 دولارا خلال 2017.
3. انتهاء عام من الإصلاحات المالية ورفع الدعم عن الوقود والمرافق العامة.
4. مكاسب بنوك الاستثمار في الأسواق العالمية الفترة الماضية وتوقعات بتراجع البورصات الأميركية عقب رفع الفائدة والحاجة لمصدر آمن لتوظيف السيولة الناتجة عن تلك الأرباح.

كانت الكويت قد نجحت أول من امس في إصدار سندات دولية بقيمة 8 مليارات دولار مقسمة الى شريحتين، الاولى بقيمة 3,5 مليارات دولار لأجل 5 سنوات بعائد 75 نقطة أساس فوق السندات الأميركية بما يعادل 2,75٪ (قابلة للزيادة الليلة حالة رفع الفيدرالي الفائدة) والشريحة الثانية بقيمة 4,5 مليارات دولار لأجل 10 سنوات بعائد 100 نقطة أساس فوق السندات الأميركية بما يعادل 3٪.

ووصلت معدلات التغطية إلى 370٪، حيث وصلت قيمة الطلبات التي تقدمت في الاكتتاب الى 29 مليار دولار وشهدت الطلبات إقبالا على السندات الكويتية من كل بنوك الاستثمار خاصة في شرق آسيا.

توقيت مثالي.. عشية اجتماع «الفيدرالي» المنتظر لرفع الفائدة

عدم التأثر بالضغوط.. انتظار ارتفاع النفط وتطبيق الإصلاحات المالية

خفض قيمة الإصدار وعجز أقل للعام الجديد

أعلنت الحكومة الكويتية موازنتها للعام المالي الجديد والذي يبدأ بعد أسبوعين من الآن متضمنة عجزا بقيمة 7,9 مليارات دينار على أساس سعر برميل النفط 45 دولارا للاقتصاد الذي تصل فيه الإيرادات النفطية الى 85٪ من إجمالي إيراداته مقارنة بسعر تعادل 65 دولارا للبرميل ومن ثم يتمثل العجز في تلك الـ 20 دولارا بين السعر التقديري بالموازنة وسعر التعادل.

وبالتالي، فإن كل زيادة بمقدار 1 دولار بمتوسط سعر النفط خلال العام المالي الجديد ستخفض عجز الموازنة بما يصل إلى 400 مليون دينار اي قرابة 1,3 مليار دولار.

يعكس خفض قيمة الإصدار توقعات بان يكون ارتفاع متوسط سعر النفط خلال 2017 أعلى من السعر التقديري بالموازنة وهو ما قد يخفض العجز، وبالتالي فلا توجد حاجة ماسة لاقتراض كامل القيمة المحددة مسبقا وهي 10 ملايين دولار.

كان بنك أوف أميركا ميريل لينش قد اعلن عن توقعاته بان يصل متوسط سعر برميل النفط خلال العام 2017 الى 60 دولارا للبرميل.

كيف يتم قياس نجاح الإصدار؟

1 ـ تسعير السندات

العنصر الأهم وهو يمثل ما ستقوم الدولة بدفعه من فائدة على الدين ويتم حسابه بمعادلة من شقين (نسبة ثابتة + فائدة السندات الأميركية)، وإذا كانت فائدة السندات الأميركية متغيرة، فبالتالي تلك الفائدة التي ستدفعها الحكومة الكويتية لحاملي السندات ستكون متغيرة أيضا ترتفع إذا تم رفع الفائدة على السندات الأميركية وتنخفض اذا حدث العكس.

يبقى المتغير الثابت هو معيار النجاح في التسعير، حيث ان انخفاضه يعني انك ستدفع دائما أقل من مصدري السندات الاخرين، ولهذا حلت السندات الكويتية الأفضل بين السندات الخليجية لحصولها على تسعير بـ 75 نقطة أساس كنسبة ثابتة تضاف لفائدة السندات الأميركية.

2 ـ معدل تغطية الاكتتاب

ويمثل عنصر رئيسي في قياس نجاح الإصدارات من قياس لكمية الطلب من قبل الصناديق الدولية والبنوك الاستثمارية العالمية على شراء ديون تلك الدولة في إشارة الى رؤيتهم لقوة الاقتصاد وقدرته على الاستمرار في تحقيق معدلات نمو خلال 5 ـ 10 سنوات تمثل آجال السندات وبالتالي قدرة اقتصاد تلك الدولة على توفير الأموال اللازمة لتمويل سداد الديون الناتجة عن إصدار السندات.

ماذا بعد الإصدار؟

يدخل الاقتصاد الكويتي مرحلة جديدة وان كان قد استعد لها بعد عام من الإصلاحات الاقتصادية وخفض الدعم وشراكة أكبر للقطاع الخاص ومحاولات لوقف الهدر بالمالية العامة، لكن هناك أبعادا جديدة لدخول الكويت سوق السندات الدولية يجب الالتفات إليها، ومنها:

1 ـ الشفافية والإفصاح عن كل مؤشرات الاقتصاد الكلي أصبحت ضرورة، حيث ينتظر حاملو السندات تلك المعلومات واثرها على التصنيف الائتماني للدولة والسندات.

2 ـ الإصلاح المالي لم يعد رفاهية وانما ضرورة لاستمرار الاقتصاد الكويتي مستقبلا بما يجعله قادرا على سداد الديون.

3 ـ لابد من متابعة اقتصاديات المنطقة المحيطة بالشرق الأوسط والتطور الحاصل بها على مستوى الإصلاح المالي وكذلك الشفافية في الإفصاح عن البيانات المالية وخاصة المرتبطة باحتياطيات النفط والقدرات الإنتاجية وكذلك استثمارات الصناديق السيادية.

«المالية»: السندات الدولية لتمويل العجز والإنفاق الاستثماري

نشرت وزارة المالية الكويتية على حسابها الخاص على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» مجموعة من التويتات أكدت خلالها أن الإصدار الدولي للسندات الكويتية لاقت إقبالا كبيرا من جميع المستثمرين حول العالم. وأشارت الوزارة إلى أن إصدار سندات دولية يستهدف سد جزء من عجز الموازنة العامة للدولة إضافة إلى تمويل مشروعات الإنفاق الاستثماري التي أعلنت عنها الحكومة في خطتها التنموية «نيو كويت».

ليست مصادفة.. نجاح الإصدار بعد عام على إطلاق وثيقة الإصلاح

فوق 45.. كل دولار زيادة بالنفط يخفض العجز 400 مليون دينار

ترجيحات برفع الفائدة الأميركية بربع نقطة مئوية إلى 1٪

القطاع الخاص الكويتي يحبس أنفاسه اليوم بانتظار «الفيدرالي»

محمود فاروق

من المنتظر ان يعلن البنك المركزي الأميركي (الاحتياطي الفيدرالي) عشية اليوم (الأربعاء) رفع سعر الفائدة وذلك بناء على مؤشرات على نمو قوي في فرص العمل، وهو ما يزيد معه احتمالية رفع سعر الخصم بالدينار (الفائدة) في الكويت نتيجة الارتباط الوثيق والتاريخي بين رفع الفائدة أميركيا وكذلك محليا.

«الأنباء» تحدثت مع مسؤولي الائتمان لدى بعض البنوك، واستطلعت اذا ما كان ستطبق الفائدة على القروض الحالية، والقروض التي يجري حاليا اصدارها وتم التوقيع على عقودها خلال اليومين الماضيين واتفقوا على ان جميع القروض التي تم اصدارها قبل قرار «المركزي» المرتقب اذا تم رفع الفائدة سارية بمعدل الفائدة 2,5٪، إضافة إلى جميع معاملات القروض التي تم التوقيع على عقودها بين العملاء والبنوك قبل تاريخه ولم يصرف قيمة القرض جميعها ستطبق عليها الفائدة القديمة، وهو امر قانوني، ويتفق مع تعليمات بنك الكويت المركزي المتعلقة بذلك الشأن، اما المعاملات الجديدة التي ستجرى بعد الاعلان الرسمي من المركزي في حال قرر رفع سعر الخصم ستطبق عليها معدل الفائدة الجديدة.

ويرى مسؤول ائتمان آخر فضل عدم الافصاح عن هويته انه يجب الأخذ في الاعتبار بأنه يجب التفريق بين القروض التي تتجاوز اعمار سدادها عن 5 سنوات، وهي في ذلك الوقت تكون فائدتها متغيرة، أي تطبق عليها الفائدة الجديدة في حال اقرارها (2,75٪)، اما القروض التي تقل اعمار سدادها عن 5 سنوات فستظل نسبة فائدة كما هي لديهم عند (2,5٪)، لذا سيكون عملاء القروض بنوعيها ممن تجاوز سنوات سدادهم 5 سنوات على موعد مع حسبة جديدة لقروضهم في ظل المتغيرات الجديدة، (ولكن وفق شروط وضوابط بنك الكويت المركزي التي وضعها للفائدة المتغيرة.

لا تغيير في فوائد القروض الاستهلاكية الحالية حال رفع الفائدة

الكويت مرتبطة تاريخياً بقرارات الفيدرالي الأميركي منذ 10 سنوات

تأثر طفيف للإقراض الشخصي والشركات أكثر معاناة لتراجع الأداء التشغيلي

القروض الشخصية

وبخصوص اثر قرار «المركزي» على سوق الائتمان بالكويت، قال الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي الكويتي ميشال العقاد، ان القروض الشخصية ستتأثر بطبيعة الحال نظرا لارتفاع كلفة الائتمان، ولكن ستكون معدلات التأثير منخفضة، وذلك على اعتبار ان معدل رفع الفائدة في حال اقراره سيكون منخفضا.

ولا يمكن ان يتفادى قرار رفع الفائدة في حال الاعلان عنه اليوم مع قرار تحديث جدولة القروض الأخير الذي كان له أثر على تراجع وتيرة القروض خلال 6 اشهر الاخيرة، اما قروض الشركات فستتأثر بدرجة أعلى، باعتبار ان قيم القروض التجارية اعلى بكثير من الشخصية، حيث سترتفع الكلفة التمويلية عليها في ظل تراجع عوائدها التشغيلية.

ويضيف العقاد خلال حديثه لـ «الأنباء» ان رفع الفائدة سيكون له اثر ايجابي كالعادة على الودائع، حيث سيؤدي القرار إلى مزيد من تنافس البنوك على استقطاب العملاء، ليكون لها النصيب الأوفر من العمليات المصرفية خلال الأيام المقبلة.

ويرى مراقبون ان احتمالات مضاعفة الفيدرالي الأميركي للفائدة خلال 2017 وعلى 3 مرات لتصل الى 1,5٪ باتت أكثر ترجيحا وذلك لعدة أمور منها ظهور نموا أكبر من المتوقع في بيانات سوق العمل خلال شهر فبراير الماضي، حيث نجحت أماكن العمل الأميركية في توفير نحو 235 ألف فرصة عمل جديدة، إضافة إلى وصول دونالد ترامب إلى كرسي الرئاسة الأميركية مع نيته خفض الضرائب، وزيادة الإنفاق على البنية التحتية، وهو ما يعني أن المجلس يسعى الى رفع أسعار الفائدة لاحتواء ضغوط التضخم.

وكانت محافظ البنك المركزي جانيت يلين قد صرحت الأسبوع الماضي بأن البنك قد يرفع سعر الفائدة في شهر مارس في حال جاءت مؤشرات التضخم وفرص العمل في مستوى التوقعات.

ويبلغ سعر الخصم بالدينار الكويتي (الفائدة) في الكويت حاليا 2,5٪، بعد أن رفع بنك الكويت المركزي سعر الخصم ربع نقطة مئوية بنهاية 2016 في خطوة للحاق بقرار الفيدرالي الأميركي حينها وذلك بهدف ضمان تنافسية وجاذبية العملة الكويتية باعتبارها الوعاء الأساسي للمدخرات بالدينار الكويتي والحصول على عوائد أعلى مقارنة بالإيداع بالعملات الرئيسية الأخرى.

وبمجرد دخول قرار بنك الكويت المركزي المرجح اعلانه غدا فور اعلان الفيدرالي برفع الفائدة برفع سعر الخصم ربع نقطة (2,75٪) حيز التنفيذ، لتبدأ بعدها البنوك الكويتية في تطبيق القرار على جميع المعاملات الائتمانية الخاصة بالقروض الاستهلاكية والمقسطة.

باستطلاع «ميرسر».. دبي وأبوظبي يتصدران كالعادة

مدينة الكويت الخامسة خليجياً بجودة معيشة الوافدين

ترتيب المدن الخليجية من حيث جودة المعيشة للمغتربين

المدينة	الدولة	الترتيب العالمي	الترتيب الخليجي
دبي	الإمارات	74	1
أبوظبي	الإمارات	79	2
مسقط	عمان	106	3
الدوحة	قطر	108	4
الكويت	الكويت	126	5
المنامة	البحرين	134	6
الرياض	السعودية	166	7

مصطفى صالح

كشف استطلاع «ميرسر لجودة الحياة 2017» للشرق الأوسط عن احتلال مدينة الكويت المرتبة الخامسة خليجيا والـ 126 عالميا من حيث جودة الحياة للمغتربين، فيما حلت كلا من دبي وابوظبي المرتبتين الاولى والثانية خليجيا ضمن الاستطلاع كعادتهما.

وعالميا احتلت ڤيينا المركز الأول لجودة المعيشة الشاملة للسنة الثامنة على التوالي، بينما شغلت مدن أوروبية في الغالب بقية المراكز العشرة الأعلى، ويركز هذا الاستطلاع على البيئة السياسية والاجتماعية في المدينة، بالإضافة إلى الرعاية الطبية والصحية والخدمات العامة ومرافق الترفيه والبيئة الطبيعية، فضلا عن عوامل أخرى كثيرة، كما تم تسليط الضوء على البنية التحتية للمدن بشكل منفصل في استطلاع جودة المعيشة لهذا العام، حيث يلعب هذا العامل دورا مهما عندما تقرر الشركات متعددة الجنسيات تأسيس عمليات لها في الخارج، وذلك عند إرسال المغتربين إلى مواقع جديدة، يكون من بين الاعتبارات المهمة الواجب وضعها بالحسبان سهولة الوصول إلى وسائل النقل وخدمات الكهرباء، على نحو يمكن الوثوق به.

«نابيسكو» تتسلم طلب تمديد عقد مع «البترول الوطنية»

تسلمت الشركة الوطنية للخدمات البترولية وشريكها التركي (ـ MEKE DENIZ)، طلب تمديد عقد مناقصة خاصة بشركة البترول الوطنية الكويتية، وذلك لمدة 6 أشهر إضافية. وأوضحت الشركة في بيان للبورصة أن أمر التغيير الجديد الذي طرأ على عقد المناقصة هو تقديم خدمات متكاملة لمكافحة التسرب النفطي للمصافي والتسويق المحلي لشركة البترول الوطنية الكويتية. وأشارت الشركة في البيان إلى أن التمديد لا يشمل إضافة أي مبالغ مالية على عقد المناقصة الأصلي، موضحة أنه لن يطرأ أي أثر مالي جديد عما ورد بالإفصاح السابق.

يذكر أن الشركة حصلت وشريكها التركي، في فبراير الماضي، على أقل الأسعار في صفقة البترول الوطنية، والبالغة 1,7 مليون دينار.

وحازت نابيسكو أقل الأسعار في مناقصتين لصالح شركة نفط الكويت، بقيمة إجمالية تبلغ 4,2 ملايين دينار.

«كامكو» تربح 223 ألف دينار من بيع أصول

أفادت شركة شركة كامكو للاستثمار بأنها سجلت صافي ربح بقيمة 223 ألف دينار من بيع أصول بنحو 14,5 مليون دينار.

وأوضحت الشركة في بيان للبورصة أن الأصول التي تم بيعها والربح المحقق جاء نتيجة بيعها حصتها في مشروع مبنى مركز العمليات العالمي لشركة جنرال إليكتريك. يذكر أن كامكو أعلنت، في 28 ديسمبر الماضي، أنها باعت جزءا من حصتها في مبنى مركز العمليات العالمي لشركة جنرال إليكتريك، بنسبة 98,9٪.